



HUMBOLDT-VIADRINA School of Governance

تحفيز قطاع الأعمال لمقاومة الفساد

أفضل الممارسات الخاصة بوسائل التحفيز والعقاب في قطاع الأعمال لمكافحة الفساد

ورشة عمل إقليمية: تعزيز الشفافية في القطاع الخاص ودور الأطراف المعنيين في البلدان العربية

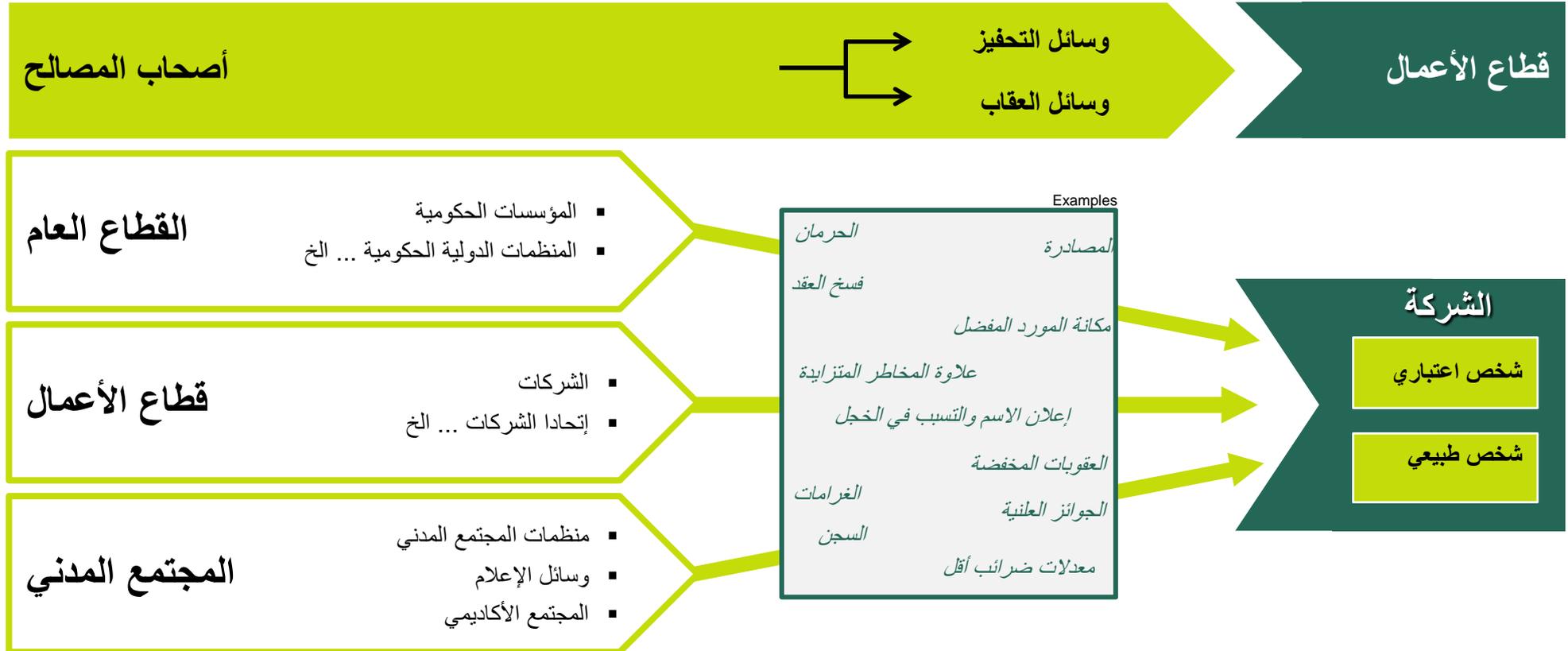
تونس / 8 يونيو 2012

أهداف هذا العرص التقديمي

- تقديم نظرة شاملة عن وسائل التحفيز والعقاب في قطاع الأعمال والأدوار المختلفة لأصحاب العلاقة
- إلقاء الضوء على نتائج الاستبيان الذي أجراه مجموعة من الخبراء العالميين
- استعراض الاعتبارات الرئيسية الخاصة بالتنفيذ
- إطلاق الحوار حول وسائل التحفيز والعقاب الخاصة بمكافحة الفساد للالتزام بمعايير الشفافية

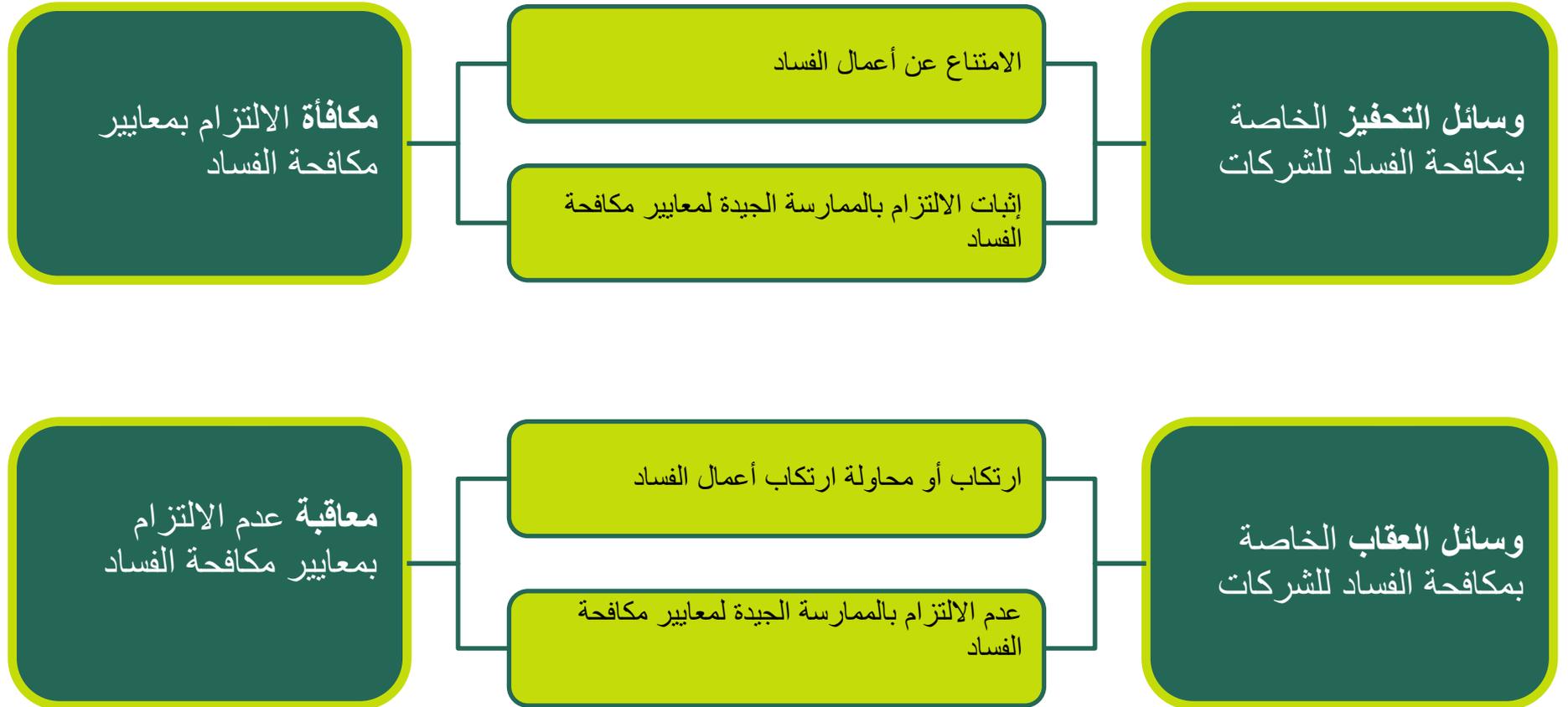
دور مختلف أصحاب المصالح

تتميز بنية عمل قطاع الأعمال بالتعقيد وبتنوع أصحاب المصالح فيها، كوكالات المشتريات العمومية وموردي الشركات ومنظمات المجتمع المدني ... الخ.



وسائل التحفيز والعقاب الخاصة بمكافحة الفساد

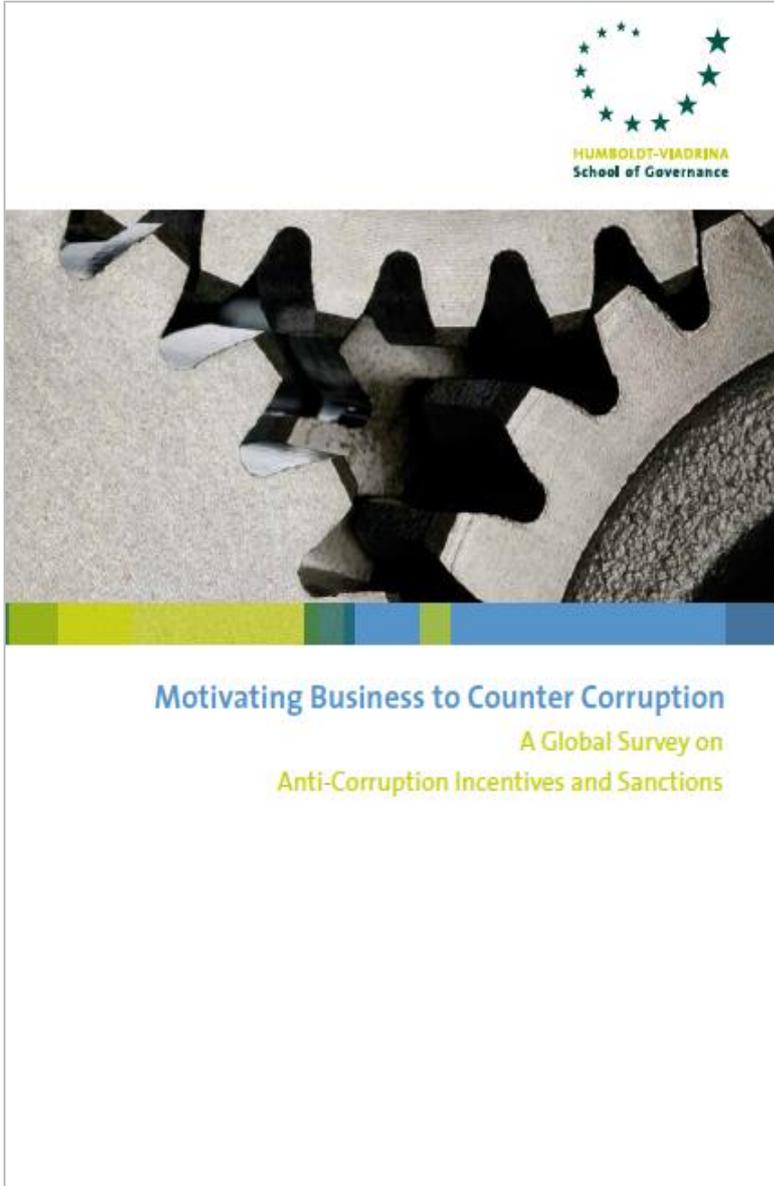
- يمكن لأصحاب المصالح في القطاع العام وقطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني مكافأة الشركات على التزامها بمعايير مكافحة الفساد (من خلال الحوافز) أو معاقبة الشركات على عدم الالتزام بمعايير مكافحة الفساد (من خلال العقوبات).



تصنيف وسائل التحفيز والعقاب الخاصة بمكافحة الفساد

- يمكن لأصحاب المصالح تطبيق مجموعة متنوعة من وسائل التحفيز والعقاب التجارية والعملياتية والقانونية والمتعلقة بالسمعة إما على الشركة ككل و/أو على أفراد ممثلين لها.

| | <u>Commercial & operational</u> | <u>Legal</u> | <u>Reputational</u> |
|---|---|---|---|
| Anti-Corruption INCENTIVES for business | <ul style="list-style-type: none"> Access to opportunities Assignment of preferential conditions Reduced commercial & operational sanction | <ul style="list-style-type: none"> Reduced legal sanction | <ul style="list-style-type: none"> Reward through case-specific publication Reward through analysis of comparative performance Reduced reputational sanction |
| Anti-Corruption SANCTIONS for business | <ul style="list-style-type: none"> Termination of relationship Exclusion from opportunities Assignment of unfavorable conditions | <ul style="list-style-type: none"> Fine Compensation for damages Confiscation of proceeds of corruption Imprisonment (<i>only business representatives</i>) | <ul style="list-style-type: none"> Punishment through case-specific publication Punishment through analysis of comparative performance |



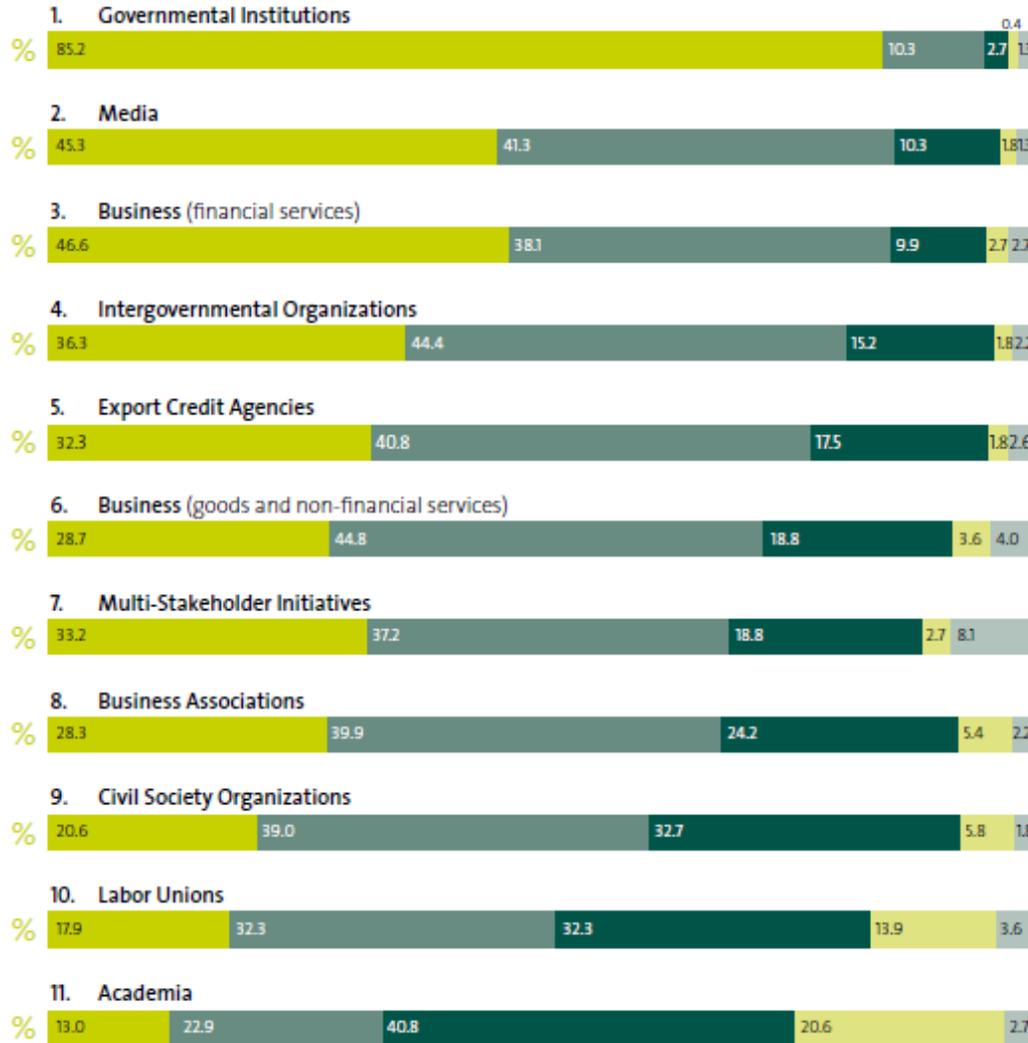
- أجرى مجموعة من الخبراء العالميين في كلية HUMBOLDT-VIADRINA للحوكمة استبياناً عالمياً في الفترة من أكتوبر/تشرين الأول 2011 إلى يناير/كانون الثاني 2012 لتوفير معلومات خاصة بما يلي:
 - تقييم وسائل التحفيز والعقاب المستخدمة في حث الشركات على مقاومة الفساد
 - أهمية مختلف أصحاب المصالح في وضع وسائل التحفيز والعقاب الخاصة بمكافحة الفساد للشركات
 - أثر مختلف وسائل التحفيز والعقاب التجارية والعملياتية والقانونية والمتعلقة بالسمعة على الشركات
- **223** خبير دولي في مكافحة الفساد من القطاع العام وقطاع الأعمال والمجتمع المدني أجابوا عن أسئلة الاستبيان.

النتائج الإجمالية:

| Incentive | Sanction |
|-----------|---|
| 1. | IMPRISONMENT OF BUSINESS REPRESENTATIVES |
| 1. | RESTRICTION OF BUSINESS OPPORTUNITIES (e.g. debarment) |
| 3. | RESTRICTION OF OPERATIONS (e.g. revocation of business licenses) |
| 4. | NEGATIVE PUBLICITY (e.g. naming & shaming campaign) |
| 5. | CONFISCATION OF PROCEEDS OF CORRUPTION |
| 6. | ONE-TIME FINANCIAL LOSS (e.g. criminal fines, compensation) |
| 7. | OCCUPATIONAL BAN FOR BUSINESS REPRESENTATIVES |
| 8. | PREFERRED ACCESS TO BUSINESS OPPORTUNITIES (e.g. preferred supplier status) |
| 9. | FAVORABLE COMMERCIAL CONDITIONS (e.g. lower interest rates, tax breaks) |
| 10. | POSITIVE PUBLICITY (e.g. award) |
| 11. | UNFAVORABLE COMMERCIAL CONDITIONS (e.g. higher risk premium) |

- حدد المشاركون في الاستبيان من قطاع الأعمال وسائل التحفيز والعقاب الخمس التالية على أنها الأهم:
- 1. تقييد فرص ممارسة الأعمال التجارية
- 2. سجن ممثلي الشركة.
- 3. تقييد العمليات.
- 4. الدعاية السلبية.
- 5. الخسارة المالية لمرة واحدة.
- وقد توافقت آراء المشاركين من قطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني، بينما جاءت بعض آراء القطاع العام مختلفة.
- جاءت الدعاية الإيجابية في مرتبة أعلى في الشرق الأوسط وإفريقيا (المرتبة الثامنة)، بينما جاء الحصول على الأفضلية في الوصول إلى الفرص التجارية في مرتبة أدنى (المرتبة العاشرة).

النتائج الإجمالية



حدد المشاركون في الاستبيان من قطاع الأعمال أصحاب المصالح الخمس المذكورين فيما يلي على أنهم الأهم:

1. المؤسسات الحكومية
2. (الخدمات المالية) للشركات
3. المنظمات الدولية الحكومية
4. وسائل الإعلام
5. (خدمات البضائع والخدمات غير المالية) للشركات

وقد توافقت آراء المشاركين من قطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني، بينما جاءت بعض آراء القطاع العام مختلفة.

جاء اتحاد الشركات في مرتبة أعلى في الشرق الأوسط وإفريقيا (المرتبة الخامسة)، بينما جاءت وكالات ائتمان التصدير في مرتبة أدنى (المرتبة العاشرة).

- اتفق 92% من المشاركين في الاستبيان على أن **المعاملة التفضيلية** يجب أن تطبق على الشركات التي تثبت التزامها بمبادئ مكافحة الفساد.
- اتفق 77% من المشاركين في الاستبيان على الحاجة لوجود **ضمان من طرف ثالث** مستقل في برنامج أي شركة لمكافحة الفساد لضمان منح وسائل التحفيز.
- اتفق 77% من المشاركين في الاستبيان على ضرورة إيجاد **مؤشر ترتيب علني لفساد الشركات**، وهي رؤية أيدتها أغلبية واضحة من المشاركين من قطاع الأعمال (63%).
- اتفق 77% من المشاركين في الاستبيان على أن **مؤسسات المجتمع المدني** لا تركز على قطاع الأعمال بشكل كاف في محاربتها للفساد.
- اتفق 61% من المشاركين في الاستبيان على أن عدم وجود **برنامج مناسب لمكافحة الفساد** يجب أن يعتبر جنة قانونية، بغض النظر عن حدوث أو عدم حدوث أعمال فساد في المؤسسة المعنية.

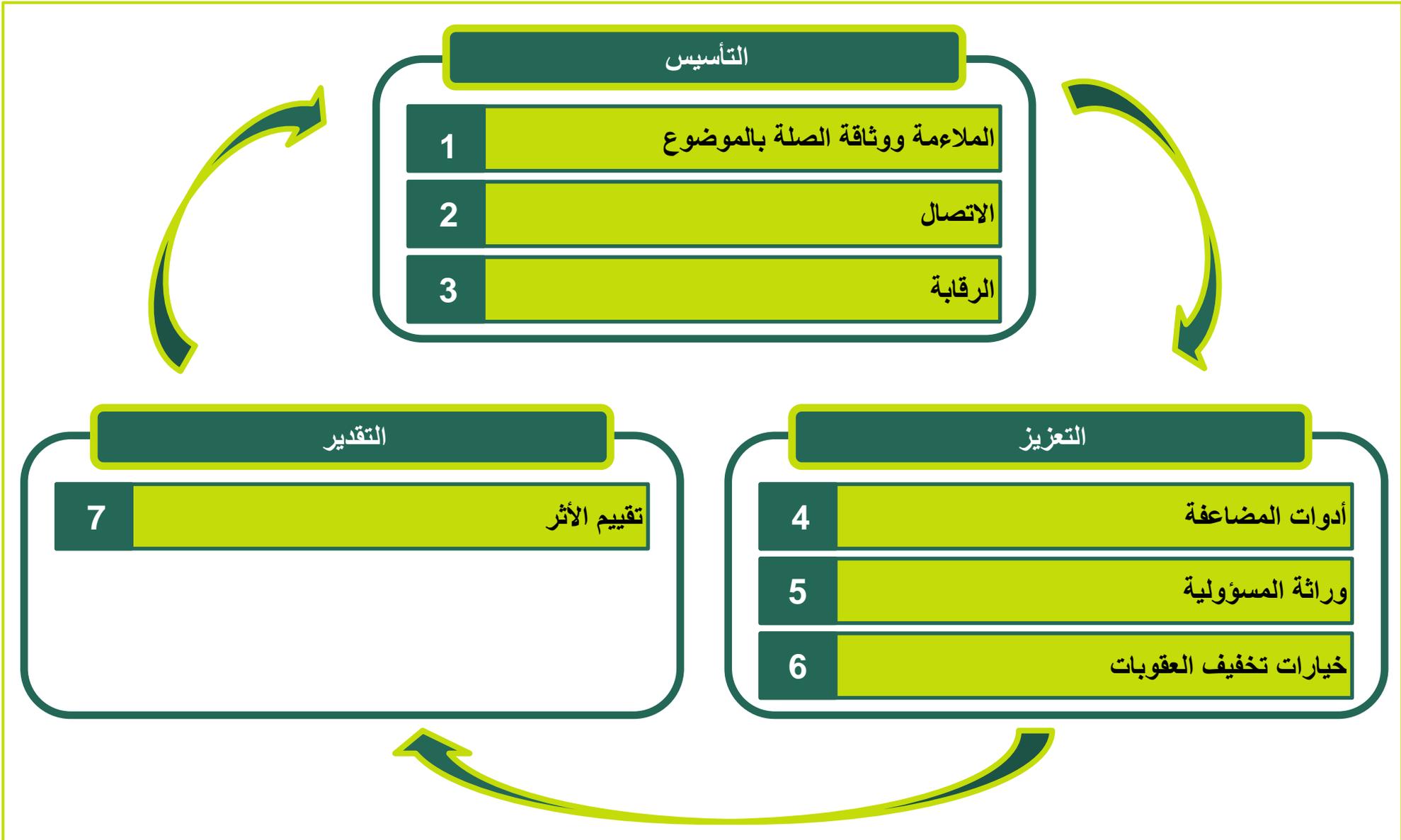
بعض النتائج الخاصة بالشرق الأوسط وإفريقيا*

- عندما سئل المشاركون عن أهم عامل في تحفيز الشركات لمقاومة الفساد، أجاب (41%) من المشاركين من منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا بأن هذا الحافز هو الشروط التجارية والتشغيلية، وهي نسبة أكبر من المتوسط العالمي (31%)، بينما أجاب (22%) منهم بأن هذا الحافز هو اعتبارات السمعة، وهي نسبة أقل من المتوسط العالمي (31%).
- كانت نسبة الموافقين على أن الاستخدام المتزايد لتبسيط المحاكمات القضائية يشجع الإبلاغ الذاتي للمشاركين من الشرق الأوسط وإفريقيا (56%) أقل من النسبة العالمية (70%).
- كانت نسبة الموافقين من المشاركين من منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا أكبر من المتوسط العالمي فيما يتعلق بالأمور التالية:
 - ضغط الأنداد هو أكثر العوامل أهمية لتحفيز الشركات على مقاومة الفساد (نسبة 85% مقابل متوسط 69%)
 - ممثلو الشركات ممن يشمل تاريخهم أعمال فساد يجب ألا يكونوا مؤهلين للتعاقد مع القطاع العام (نسبة 96% مقابل متوسط 88%)
 - التسويات مع الجهات الحكومية يجب أن تتضمن مؤقتاً عدم التأهل للاستفادة من الأموال العامة (نسبة 93% مقابل متوسط 82%)
 - الحملات العامة والمقالات الصحفية يجب أن تستهدف ممثلي الشركات وليس الشركات بذاتها. (نسبة 89% مقابل متوسط 73%)
 - يجب إيجاد مؤشر ترتيب علني لفساد الشركات (نسبة 93% مقابل متوسط 77%)

7 مبادئ هامة لتنفيذ و/أو قياس جودة وسائل التحيز والعقاب الخاصة بمكافحة

الفساد

HUMBOLDT-VIADRINA
School of Governance



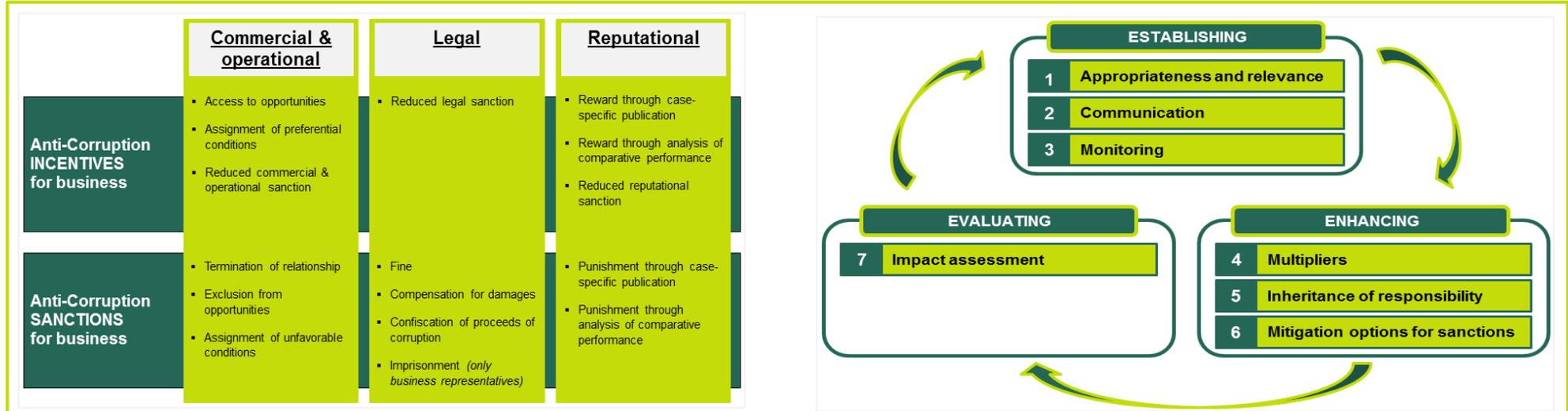
حوار جماعي (1/2)



النتائج المتوقعة للحوار الجماعي

- يمكن اختيار 3-4 وسائل تحفيز و/أو عقوبات لدراساتها بصورة مفصلة، وذلك من أجل إحراز تقدم على صعيد تنفيذ معايير شفافية القطاع الخاص بين الشركات العربية.
- محاولة الحصول على مساهمات حول الجدوى وقابلية التطبيق (بالاعتماد على تجارب أصحاب المصالح الحاضرين)
- مناقشة جاهزية أصحاب المصالح الحاضرين للمساهمة في اتخاذ خطوات ثابتة نحو التنفيذ في الدول العربية

حوار جماعي (2/2)



- هل يجب تطبيق وسائل التحفيز لزيادة شفافية القطاع الخاص في الدول العربية؟
- أي وسائل التحفيز والعقاب يبدو ذو جدوى لتعزيز تطبيق معايير الشفافية الخاصة بما يلي:
 - التصريح عن المعلومات التنظيمية ومعلومات الملكية
 - التصريح عن مسؤولية سلسلة التوريد
 - التصريح عن استدامة الشركة (التركيز على التوافق / معايير مكافحة الفساد)
- أي أصحاب المصالح هم الأهم في عليا وضع وسائل التحفيز والعقاب هذه؟
- أي المنهجيات يجب اتباعها (مثل الأنظمة المرتكزة على القوانين والمعايير الطوعية)؟
- ما هي أهم التحديات التي تواجه التطبيق؟ الخ

تأسست كلية HUMBOLDT-VIADRINA للحوكمة في برلين / ألمانيا عام 2009 من قبل جامعة Humboldt-Universität zu Berlin وجامعة Viadrina الأوروبية في فرانكفورت (بلدة أدير) لتجمع ما بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي ووسائل الإعلام. وهدفها هو إيجاد حلول عملية لمواجهة التحديات الاجتماعية، والمساهمة في السياسة الديمقراطية المستدامة من خلال بناء توافق سياسي، وذلك عن طريق التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين. ولهذه الكلية طابع خاص، فهي تسعى إلى أن تكون مؤسسة محترمة أكاديمياً، وتسعى في الوقت ذاته لتكون منظمة من منظمات المجتمع المدني النشطة التي تشجع على المناقشات العامة ومشاريع السياسات طويلة الأجل.

وللكلية مستشارين محترمين يعملون في مجال الحوكمة على المستوى العالمي، ومنهم بيتر آيغن، باسكال لامي، جوزيف ناي، ماري روبنسون، ريتشارد فون فايتسكر، وفيستوس موغاي غونتيباني.



<http://www.humboldt-viadrina.org/anti-corruption/>



sven.biermann@humboldt-viadrina.org